المحاضرة الثانية أنواع الفساد وآثاره:

هنالك تنوعا في أشكال الفساد بين المجتمعات المختلفة و في المجتمع الواحد و لكن صنف الباحثين الفساد الى تصنيفات مختلفة و التي يمكن الإشارة اليها فيما يلي :

1/- صنف "روبرت وليامز" الفساد الى ثلاث أنماط أساسية هي :

الفساد العضوي أو البيولوجي – الفساد الأخلاقي – الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة .

2/- يقسم أبضا الى : الفساد الأسود ، الفساد الرمادي ، الفساد الأبيض .

3/- هنالك من اعتمد التقسيم الثنائي :

- الفساد الذي يتصل بالأعمال التي يقوم بها الموظفون العموميين لاستغلال المزايا و التسهيلات التي تتيحها لهم وظائفهم في تحقيق المصالح الشخصية و لكنهم لا يخالفون في نفس الوقت القواعد العامة و المعايير التي تحكم الوظيفة .
- الفساد الذي يتصل بالأعمال و الممارسات الاجرامية مثل الاختلاس و تجارة المخدرات .
- الفساد المرتبط بإساءة استخدام موارد الدولة و إساءة استخدام السلطة بهدف الإثراء الشخصي .

4/- بالإضافة الى تصنيف الفساد الذي يعتمد على معيار مستوى الفساد حيث يصنف الى فساد رئاسي و فساد القمة و الفساد الوزاري و الفساد البرلماني و فساد الهيئة القضائية و الفساد العسكري ....

5/- فضلا على تصنيف الفساد الى الفساد الصغير و الفساد الكبير .

وصنفت منظمة الشفافية العالمية الفساد الى :

فساد كبير (شامل) : يتمثل في الافعال المرتكبة من قبل المسؤولين الساميين في الدولة والتي تؤدي الى الاخلال بالسياسات او التسيير المركزي مما يسمح لهم من الاستفادة من النفقات العامة لمصالحهم الشخصية

الفساد الصغير : يتمثل في اساءة استعمال الوظيفة من قبل موظف عام في المستويات الدنيا والمتوسطة للمرفق العام في تعاملاته اليومية مع المواطنين اللذين يرغبون في اشباع حاجياتهم من السلع والخدمات الاساسية التي تقدمها بعض المرافق العامة كالمستشفيات والمؤسسات التربوية

و استنادا الى ما سبق يمكن تصنيف الفساد الى ثلاثة أنماط رئيسية تتمثل فيما يلي :

1- <u>الفساد السياسي</u> :

توجد ظاهرة الفساد السياسي في كافة النظم السياسية على إختلاف أشكالها و بدرجات متفاوتة .

إن الفساد السياسي موجود في كافة الدول و ليس مقتصرا على الدول التي حصلت على استقلالها حديثا كالدول الافريقية أو الآسيوية فهو موجود في كل الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا و هنالك تفاوت في شكل و مضمون و مستوى الفساد من نظام سياسي إلى آخر .

و هنالك من يُعرف الفساد السياسي بأنه :

" عملية اسباغ منافع مادية أو رمزية (مناصب في السلطة) و يرتبط الفساد السياسي بشكل السلطة الممارسة و التي غالبا ما تكون خارج قواعد الاستحقاق و المنافسة الشريفة التي تمارسها النخبة السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية أو الثرية مقابل مساهمتها في تبرير شرعية السلطة الحاكمة و تأييد سياساتها و إختياراتها و قراراتها و السعي لحمل الآخرين على تأييدها أو الانخراط فيها ".

و هنالك من يُعرفه بأنه ذلك الفساد الذي : " يضرب سياسة الدولة في الصميم و يمس كيانها بعمق و قد يخص تزوير الانتخابات و شراء ذمم الناخبين و المركزية الإدارية أو التركيز الإداري الشديد و البيروقراطية المقيتة و ضعف أداء السلطات و تواطئها في أعمال غير قانونية ..... "

و يرى الأستاذ بودهان أن الفساد السياسي يتمثل في تزوير الانتخابات و إنعدام الشفافية في الممارسة السياسية و البيروقراطية الإدارية و السياسية الشديدة ، التعفن السياسي مثل التمويل الخفي و غير المشروع للأحزاب السياسية .

و هنالك من يرى أن الفساد السياسي يتعلق بمجمل الانحرافات المالية و مخلفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية). و تتمثل مظاهر الفساد السياسي فيما يلي :

أ- فساد القمة أو الفساد الرئاسي :

لا شك أن أكثر صور الفساد السياسي خطورة على خطط و برامج التنمية في الدول النامية هو ما يعرف بالفساد الرئاسي أو فساد القمة و هذا النمط من الفساد السياسي هو الأكثر

إنتشارا في المجتمعات النامية و لقد شهدت الكثير من الحكومات تورط بعض الوزراء في كثير من الممارسات الاقتصادية و السياسية الفاسدة و لعل عدم الاستقرار السياسي هو شعور هؤلاء الوزراء بالقلق من إبعادهم عن السلطة في أي وقت و يُعد أحد الأسباب التي تدفعهم الى السعي نحو تحقيق مصالحهم الشخصية و مصالح ذويهم و الاستفادة من المنصب الوظيفي بأقصى درجة ممكنة و لقد شهدت معظم الدول الإفريقية كمصر و نيجيريا و موزمبيق ، غانا ، إثيوبيا ، السودان ... نماذج مختلفة من الفساد الوزاري .

ب- الفساد البرلماني :

يكون الفساد البرلماني ظاهرة عامة في غالبية المجتمعات فكثير من أعضاء البرلمان يحققون ثروات طائلة بحكم منصبهم الوظيفي و بطرق غير مشروعة مستغلين في ذلك نفوذهم السياسي و الحصانة الدبلوماسية التي يتمتعون بها فكم عضو في البرلمان تبين بالدليل القاطع تورطه في التهريب و عقد صفقات غير مشروعة و تجارة المخدرات ... الى غير ذلك .

و هذا ما يدعوا هؤلاء الأعضاء الى الاستماتة في الوصول الى البرلمان عن طريق شراء أصوات الناخبين و التظاهر بالوعود البراقة و التزوير في الانتخابات و إتباع أساليب البلطجة و العنف في ارغام الناس على انتخابهم بطرق غير مشروعة .

جـ - الفساد الانتخابي :

ان الفساد الانتخابي هو ممارسة قديمة تجسدت في شراء أصوات الناخبين و هنالك محاولات عديدة من أجل وضع حد لهذا النوع من الفساد و ذلك من خلال تعديل قوانين الانتخابات في كل مرة و التنديد ضد هذا الفساد من خلال خطابات السلطات الرسمية .

2- <u>الفساد الإداري و المالي</u> :

أ- الفساد الإداري :

يتمثل الفساد الإداري في الانحرافات الإدارية و الوظيفية أو التنظيمية و على العموم هو الانحرافات التي تصدر عن الموظف العام أو المخالفات أثناء تأديته لمهام وظيفته فضلا على الفراغات و الغموض الموجود في منظومة التشريعات و القوانين بالإضافة الى منظومة القيم الفردية التي لا ترقى الى الإصلاح و الاستفادة من تلك الثغرات بدلا من الضغط على صناع القرار و المشرعين لمراجعتها و تعديلها بإستمرار .

و من مظاهرا لفساد الإداري عدم احترام الوقت و مواعيد العمل في الحضور و تمضية الوقت في قراءة الصحف و استقبال الزوار و الامتناع عن أداء العمل أو التراخي و التكاسل و عدم تحمل المسؤولية و إفشاء أسرار الوظيفة و الخروج عن العمل الجماعي .

و يمكن الإشارة الى أن مظاهر الفساد الإداري متعددة و متداخلة و غالبا ما يكون انتشار أحدها سببا مساعدا على انتشار بعض المظاهر الأخرى و يمكن تعريفه بأنه " سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه و سلطاته في مخالفة القوانين و اللوائح و التعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب و الأصدقاء و المعارف و ذلك على حساب المصلحة العامة " و يظهر هذا السلوك المخالف في شكل جرائم و مخالفات كالرشوة و التربح و السرقة و سوء استخدام المال العام و الإنفاق غير القانوني للمال العام مما ينتج عنه اهدار الموارد الاقتصادية للدولة و ينعكس سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي .

و من مظاهرا لفساد الإداري أيضا بالبيروقراطية أو الفساد البيروقراطي و هي بدورها سلوك منحرف يرمي الى تحقيق منافع ذاتية بطرق غير مشروعة و بدون وجه حق و في سبيل ذلك يمكن أن يؤدي الى خرق القوانين و النظم المعمول بها .

و تبدأ البيروقراطية في الظهور لكنها في البداية تقابل بالرفض من قبل أفراد المجتمع لكنها مع مرور الوقت تصبح بعض أشكالها مقبولة من طرف بعض فئات المجتمع و بشكل تدريجي تصبح القيم الاجتماعية متقبلة لبعض أشكال البيروقراطية و من ثم تصبح البيروقراطية شطارة أو حق مكتسب أو مقابل مشروع و هنا تكمن الخطورة في تحول البيروقراطية الى سلوك اجتماعي مقبول يلقى تأييدا من طرف فئات عديدة من المجتمع و تتنوع صور الفساد البيروقراطي فيقوم البيروقراطيين بالتخطيط و إدارة الخدمات العامة في المجتمع و يأخذ الفساد شكله الأول عندما يتقاضى البيروقراطيين بطرق غير مشروعة مقابلا ماديا من أفراد المجتمع في سبيل تقديم هذه الخدمات العامة .

و يتمثل الشكل الثاني للفساد البيروقراطي من المتعاملين معها من أفراد المجتمع مقابلا ماليا لإنهاء بعض الإجراءات مثل الحصول على رخص البناء أو رخصة مزاولة نشاط تجاري أو صناعي و هذا الشكل من أشكال الفساد البيروقراطي يضع الفرد في موضع المغلوب على أمره الذي لا مفر من أمامه إذا أراد إنهاء معاملاته الا بدفع المقابل أما الفرد الذي يعجز عن الدفع يجد نفسه يتحمل معاملة بالغة السوء من البيروقراطيين .

و يتمثل الشكل الثالث للبيروقراطية فيما يسمى : بالتنظيم غير الرسمي للبيروقراطية هذا التنظيم يمارس تأثيرا خطيرا على التنظيم البيروقراطي يتمثل في الضغط الحزبي .

ب- الفساد المالي :

يتمثل الفساد المالي في جملة من الانحرافات و مخالفة القواعد و الأحكام التي تنظم سير العمل الإداري و المالي في مختلف مؤسسات الدولة و مخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية و تتمثل مظاهر الفساد المالي في : الرشاوي و الإختلاس و التهرب الضريبي و المحاباة و المحسوبية في التعيينات الوظيفية ...

و وفقا لرأي الأستاذ بودهان أن الفساد المالي هو التلاعب بالمال العام و تبييض الأموال و تهريب السلع و المخدرات و الأموال و غيرها ... ، و تعتبر الرشوة من أهم مظاهرالفساد المالي التي مست جميع مستويات الفساد كبيرا أو صغيرا و تتمثل خطورتها في انها أصبحت تلقى مشروعية شبه رسمية في السنوات الأخيرة و لاقت قبولا عاما بالنسبة للثقافة الشعبية و من مظاهر الفساد المالي التهرب الجبائي و يقصد به تهرب الأفراد و المؤسسات من دفع أقساط الضريبة من خلال عدم التصريح بالأرباح أو التصريح الكاذب بالإضافة الى التهرب الجمركي الذي غالبا ما يكون المتورطين في هذا النوع من الفساد المالي كبار المسؤولين في الجمارك و بعض أعوانهم .

و يرى البنك العالمي أن مؤسسات الجمارك و إدارات الضرائب على رأس الفساد الكبير لما لها من إنعكاسات سلبية على مداخيل الدولة و يندرج ضمن الفساد المالي ما يُعرف بالفساد الاقتصادي و هو الفساد الذي يرتبط بالأوضاع و الأنشطة الاقتصادية و ترجع أسبابه الى الفقر و البطالة و الحرمان مما يؤدي الى جرائم كالتهرب الضريبي و الجمركي و تجارة المخدرات و زراعتها و تصنيعها و الاختلاس و الرشوة و التزوير و تزييف العمولة و التعامل مع السوق السوداء و الغش التجاري بشتى أنواعه و السمسرة غير المشروعة و تخريب المال العام بالإهمال و النهب .

<u>الفساد الاجتماعي و الثقافي</u> :

ان الفساد الاجتماعي و الثقافي هو ذلك الفساد المتعلق بالمستوى العلمي و الثقافي للأفراد و مدى وعيهم و بضرورة تطبيق القانون و التنظيمات قصد تحقيق نظام إجتماعي متكامل و عادل و واعي فالمستوى الثقافي الجيد للأفراد يعكس مستوى حضاري يجعل من الأفراد يلتزمون بالقوانين و التنظيمات على عكس المجتمعات التي سودها الجهل و التخلف التي من مظاهرها التعصب الطائفي القبلي و العرقي و العنصري مما يؤدي الى تجاوز القوانين و عدم العمل بها و ذلك يؤثر سلبا على إستقرار المجتمعات فالفساد الاجتماعي يؤدي الى ضرب القيم و انهيارها و انتشار الإحباط و زيادة التعصب و التطرف و إلحاق الضرر بالفئات الضعيفة في المجتمع كالنساء و الأطفال و الفقراء ... إلخ

رابعا – الآثار أو الانعكاسات التي يخلفها الفساد :

ان الفساد هو أكبر معوقات التنمية و هو السبب الرئيسي لتردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

لا يمكن حصر آثار الفساد بصورة دقيقة فللفساد مساوئ لا تقتصر على جانب معين فمساوء الفساد مست جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية و السياسية .

1- الآثار السياسية :

يؤثر الفساد بشكل خطير على الجانب السياسي حيث تكمن الآثار فيما يلي :

- فقدان الثقة في الحكومات .
- سلبية الفرد اتجاه برامج الحكومة .
- عدم مشاركة الفرد في الحياة السياسية .
- هضم حقوق المواطن و تراجع الديمقراطية و الشفافية بالنسبة للنظام و انفتاحه .
- إمكانية نشوب صراعات دموية عندما تتعارض المصالح بين المجموعات المختلفة .
- ضعف المؤسسات العامة و تشويه سمعة النظام السياسي خاصة في علاقته مع الدول التي يمكن أن تقدم له الدعم المادي بشروط مجحفة قد تمس بسيادته .
- فقدان القانون لهيبته كأساس لإحترام النظام السياسي .
- اقصاء المواطنين النزهاء والاكفاء من تولي المناصب الادارية بشكل عام اعاقة الجهود الرقابية على ما يقوم به القطاع العام والخاص من اعمال

2- الآثار الاقتصادية :

على المستوى الاقتصادي تكون آثار الفساد وخيمة :

- يعد اكبر معوق للنمو الاقتصادي ومقوض لكافة البرامج والخطط التنموية في الدولة

- استنزاف و اهدار جزء كبير من المال العام من خلال الاختلاس و التهرب الضريبي و اعفاء الموظفين أصحاب رؤوس الأموال من دفعها مقابل الرشوة .
- تبديد الأموال العامة في مصالح و مؤسسات الدولة .
- ارتفاع الأسعار لأن الرشاوي و العمولات تشكل من وجهة نظر الجهات التي تدفعها تكلفة إضافية مما يؤدي الى اضافتها الى قيمة السلع ليتحملها المستهلك في الأخير .
- تبديد المال العام و استنزافه يقتطع من ميزانية الدولة مما يؤثر على الاستثمار و الناتج القومي كما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية و ارتفاع التكلفة الاستثمارية و إعاقة تنفيذ المشاريع .

- تقلص معدلات الاستثمار و خروج رؤوس الأموال الأجنبية و ركود حركة التجارة الداخلية و انخفاض الصادرات .
- يؤدي الى الاخلال بالعدالة التوزيعية للمداخيل والموارد مما يعمق الفجوة بين الفقراء و الاغنياء
- ظهور الاحتكارات .
- عجز موارد الدولة .
- ظهور جرائم مستحدثة تشكل خطرا على السياسات المالية و الاقتصادية .

3- الآثار الاجتماعية :

ان انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع تؤدي الى انهيار القيم الأخلاقية و الاجتماعية و يولد ذلك الشعور بالإحباط و انتشار اللامبالاة و السلبية بين أفراد المجتمع و ظهور التعصب و التطرف و انتشار الجريمة كرد فعل على الإحساس بالظلم و الحرمان و عدم تكافؤ الفرص و فقدان القيمة المهنية أو قيمة العمل و التقبل لفكرة عدم الإتقان للعمل و إهدار المال العام كما يخلق الطبقية في المجتمع الواحد و شعور الغالبية بالظلم و زيادة حجم الفئات المتضررة بالاضافة الى انتشار البطالة كما يتولد عن الفساد آثارا نفسية على مستوى الأفراد و التي تتمثل في :

- نقص الولاء و عدم الشعور بالإنتماء للمجتمع .
- انتشار العنف و الذي يمكن أن يصل الى درجة الإرهاب

ويؤدي ايضا الى انهيا النسيج الاجتماعي وتفشي الكراهية بين فئات المجتمع بسبب غياب العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ن فضلا على الاخلال بالأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي بسبب الاثار الاقتصادية والسياسية للفساد

كما يولد الفساد انعكاسات على المستوى القانوني و التي تتمثل في :

- عدم ملائمة التشريعات لمكافحة ظاهرة الفساد و بالتالي لا يتحقق عامل الردع نتيجة لتلك الثغرات القانونية .
- بطء إجراءات المحاكمات و عرقلة الفاسدين لها و هروب المتهمين الى الخارج مع ما حصلوا عليه من أموال نتيجة للفساد كما يساعد انتشار الفساد الى توسيع نطاق الجريمة و قصور التشريعات العقابية لمكافحة الفساد كقانون العقوبات .

عوامل استشراء الفساد : تختلف هذه العوامل من مجتمع لآخر حسب درجة الفساد و تتمثل هذه العوامل في :

- النزاعات و عدم الاستقرار السياسي .

- الافتقار الى سيادة القانون .
- فشل و تدني الحوكمة و ضعف المحاسبة و الإفلات من العقاب .
- البيروقراطية الإدارية .
- زيادة حجم الانفاق العام .
- تضارب المصالح .
- ضعف أجور الموظفين العموميين .

تجدر الإشارة الى أن البلدان الأشد تأثرا بالفساد هي تلك المصنفة بلدان نامية و كذا تلك التي تعاني من الحروب و النزاعات و التخلف .

آثار الفساد على حقوق الانسان :

ان تفشي الفساد من شانه ان يؤدي الى انتهاك حقوق الانسان دون استثناء و ذلك لان انتشار الفساد يفرض تقييدا للحقوق المدنية و السياسية و ذلك عندما تحول موارد الدولة عن مسار استخدامها في الشأن العام تصبح الحكومات عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الانسان ، الحقوق الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية .

و أكدت المفوضية السامية لحقوق الانسان أن الفساد يعد عقبة و من شأنه أن يؤثر سلبا على كل أصناف حقوق الانسان المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فعلى سبيل المثال فإن الأموال المنهوبة تكفي لتغذية جياع العالم أكثر من 80 مرة و الأموال المختلسة من الخزائن العمومية يمكن أن تنفق على تلبية الاحتياجات الإنمائية و انتشال الناس من الفقر و تعليم الأطفال و توفير الأدوية اللازمة و وضع حد لآلاف الوفيات و الإصابات التي تحدث كل يوم أثناء الحمل و الولادة و التي يُمكن تفاديها و يحول الفساد أيضا دون وصول الضحايا الى العدالة و يقلص الثقة و يغذى الإفلات من العقاب و يضعف سيادة القانون ، و أن الفساد ينتهك مبادئ حقوق الانسان المتمثلة في الشفافية و المساءلة و عدم التمييز و المشاركة الهادفة و أن هذه المبادئ هي أنجع وسيلة لمحاربة الفساد .